مدخل إلى علم لُغة النصّ: تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر*

عاصم شحادة علي*

محتويات الكتاب

يتناول هذا الكتاب بشكل عامّ قضية لُغة النصّ ضمن إطار تطبيقي بنصوص عربية، وقد ذكر المؤلفان أنهما أرادا من هذا الكتاب نقل أفكار العالِمَينِ إلى العربية ضمن إطار تطبيقي على نصوص عربية تقارب مائتي نصٍّ عربيّ. ويبلغ عدد صفحات الكتاب 370 صفحة من الحجم المتوسط، وقد اتَّبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي في دراستهما.

بدأت الدراسة بتناول مفهوم علم لُغة النصّ الذي جاء بديلاً عن علم نحو الجملة الذي لم يتمكن من تفسير الظواهر المختلفة في مجالات عدّة، حيث أشار الباحثان إلى الاختلافات بين النصّ والجملة، وذكرا الاختلافات بينهما من حيث: إن الجملة تنتمي إلى نظام افتراضي بينما النصّ واقعي؛ والجملة تتحدد بمعيار أُحادي، بينما النصّ يتحدد بمعايير عدَّة؛ والجملة قواعدية أمّا النصّ فبدون قواعد محددة؛ والجملة لا تتأثر بما يحيط بها من سياقات دائمًا، بينما النصّ يتأثر بالأعراف الاجتماعية والعوامل

---

* أبو غزالة، إلهام و أحمد، علي خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1999م).

* أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، كلّية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: muhajir4@iium.edu.my

النفسية؛ والجملة تختص بمعرفة قواعد نظام افتراضي، أمّا النصّ فيختصّ بمعرفة خبرات بوقائع فعليَّة؛ والجملة لا تمثل حدثًا، وإنما تبرز القواعد، بينما النصّ علاقات تنوعه لا تقتصر على القواعد، وأخيرًا الجملة تسير وفقًا لباراميترات أو قوالب محددة القيم، بينما النصّ يكون حسب ضوابط المشاركين، والمستقبلين على السواء.

وأشارا إلى أن المعايير المستعملة في دراسة النصّ وتقويمه تعتمد على عوامل عدّة، وهي: العامل اللُّغوي، والنفسي، والاجتماعيّ، والذهنيّ، وعلى المعايير التي لا غنى عنها لتوافر صفة النصية في تشكيلية لغوية ما، وهي: التضام، والتقارن، والقصدية، والتقبلية، والموقفية، والإعلامية، والتناص، فضلاً عن وجود معايير تنظيمية كالجودة والفعالية والملاءمة، وبيّنا أن المرء حين يستغلّ نصًّا ما، يقوم ببناء نموذج للمشارِك الآخر، وأحيانًا يتعدى إلى بناء نموذج للنموذج الذي يكون الشخص الآخر له من دون أن يستغني عن تكوين نموذج للنص ذاته بوجود علاقات الاستمرارية، ويعرف النموذج بـــ "عالم النص". وانتقلاً بعد هذه المقدِّمة إلى ذكر أقسام الكلم في العربية، وظاهرة الإعراب وآراء العلماء عنهما، وقاما بإلقاء الضوء على عدد من الاستراتيجيات التي وضعها كلارك لحصر التوجهات عند مواجهة البنى النحوية الكبرى، وذكرا الارتباطات الخاصَّة بالتبعيات القواعدية بين كلمات النص، بما فيها المسند والمسند إليه، والفعل والمفعول به، والفعل المساعد، والاسم، والعطف، والفصل، والاتباع وغير ذلك.

ووضّح الباحثان أنَّ مصطلح "علم لُغة النصّ" لا يظهر في الدراسات اللُّغويّة لدى القدامى العرب بخلاف الإسهامات العظيمة التي يقدمها اللُّغويّون الغربيون المعاصرون في هذا المجال، إذ ربطا قولهما عن هذا القضية بمنهجية عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" التي تقوم على أن دراسته أساس مجالها علم النحو، وعلم البلاغة. وذكرا بعد ذلك أهمية الإعلامية، والموقفية، والقصدية، والتقبلية، والتناص لدى العلماء، وفي نهاية الأمر بدآ الدراسة بتحديد الأفكار الأساسية لدراستهما كما يأتي:

الفصل الأول: قام الباحثان بذكر **أنواع النصوص المستعملة في الخطاب،** وضربَا أمثلة توضيحية، وهي: نصّ خاصّ بإشارة المرور، ونصّ يصف منظرًا طبيعيًّا، ونصّ من الأخبار، ونصّ من القرآن الكريم، ونصّ من قصيدة شعرية، وذكرا أن وصف النصوص وتفسيرها يتطلب اكتشاف المعايير التي ينبغي أن تلبيها النصوص، وكيفية إنتاجها واستقبالها والغايات التي من أجلها يستعمل الناس تلك النصوص في مقامات معلومة، وعرَّفا النصّ أنه واقعة النصّ التي تلبي سبعة معايير للنصية، وهي: التضام، والتقارن، والقصدية، والتقبلية، والإعلامية، والموقفية، والتناص. وقدّما شرحًا وافيًا وأمثلةً لكل معيار عن طريق التطبيق على نصوص مختلفة.

الفصل الثاني: بيَّن المؤلفان **أن علم لُغة النصّ لم يكن معروفًا** قبل سنوات، لكنه الآن أُلف عنه كُتب كثيرة، وهي مؤلفات تتسم بالتنوع والاضطراب بسبب فقدان مناهج البحث المحددة التي يمكن تطبيقها على النصوص، وذكرا أن العالم اللُّغوي فان دايك قد أكّد على أنه ليس بمقدور مصطلح علم النصّ أن يكون في واقع الأمر تسمية لنظرية مفردة أو لمنهاج محدد، وإنما يدلّ على أي عمل في اللغة مخصص للنص كهدف أول للبحث. وأشارا إلى أن أقدم أشكال الاهتمام بالنصوص يتمثل في الخطاب، حيث ذكرا أن علم البلاغة يشترك مع علم لُغة النصّ في أمور كثيرة، وأردفا قائلين: إن وجوها عدَّة لا تبدو منهجية إلا من حيث كيفية إنتاج النصّ وعرضه واستقباله، وأن علم البلاغة بإمكانه الإجابة عن بعض المسائل المثارة. وتابع المؤلفان توضيح ما يتعلق بالأساليب، إذ طرحَا أفكار العالم كونتيليان المتعلِّقة بالأسلوب، ثم ألمحا إلى تطور الأسلوب في الزمن الحاضر، وأشارا إلى أن الجدولة الإحصائية المباشرة هي التي تؤدي إلى طمس بعض الاعتبارات المهمَّة، وأضافا أن اقتصار الأبحاث على إطار الجملة بوصفها الوحدة الكبرى ذات البنية الصميمة يعكس الواقع؛ لأنه من الأسهل والأقرب البت في الاهتمام بشأن الشروط التي تجعل الجملة مقبولة أو قواعدية، وذكرا أن الجملة

التصريحية في اللغة العربية لا بدَّ أن تشتمل على مسند اسمي، أو فعلي، ومسند إليه اسمي، وذكرا أن النصوص شهدت مقالات نقدية من علماء الإنتروبولوجيا في مضمار استكشافهم للأشياء الثقافية المصنوعة، وأوردا عددًا من آراء العلماء المتعلِّقة بذلك، ووضَّحَا أن التكامل في مدخل التحليل التقابلي بين الإنتروبولوجيا وعلم اللغة أدَّى إلى منح توثيق بالغ الأهمية لكثير من اللُّغات الوشيكة الاختفاء، وذكرا ما يتعلق بالمحادثة ومدى اهتمام علم الاجتماع بتحليلها، وأسمياها تحليل الخطاب.

انتقلا بعد ذلك إلى فقه اللغة الذي ينحصر موضوعه في دراسة تنظيم أصوات اللغة، وأشكالها والتطور اللاحق بها عبر العصور، ثم ذكرا فكرة هنري فايل التي تلمح إلى قيام مبدأ آخر بجانب علم القواعد فحواه: إن لعلاقة الأفكار بعضها ببعض تأثيرًا في تنظيم الكلمات في الجمل، وأن علماء اللغة التشكيكيون قاموا بأبحاث المنظور الوظيفي للُّغة. وذكرا عدم وجود سُبل واضحة لدراسة النصوص؛ إذ تنوعت دراستها في التأليف، وذكرا أن العالم اللُّغوي هاريس قدَّم فكرة التحويل التي تبناها تشومسكي، وعدّلها تلاميذه، ودعا هاريس إلى تبني الأُسس التوزيعية في تحليل النصوص.

الفصل الثالث: بيَّن الباحثان **أن المدخل الإجرائي يستلزم وصف جميع مستويات اللغة،** ويكون علم استعمال اللغة (البراغماتية) مجال عمل للخُطط والأهداف، وتتمُّ معالجة الاستعمال بحرية في النحو، وفي علم الدلالة كذلك، ووضَّحَا أنَّ اللُّغويين على اختلاف مذاهبهم مجمعون على اعتبار اللغة مجموعة من العناصر فيها وظيفة تُسهم بأدائها في إطار عمل المجموع، وأن رؤية المرء لموضوع دراسة ما، تعتمد على المهمَّة العلمية التي يراد إنجازها. وأشار الباحثان إلى فكرة المدخل الإجرائي لدراسة النصوص في الاتصال، وأنَّ المرء لا يجد قيودًا معينة مفروضة على عدد علوم القواعد المجردة التي يمكن إقامتها للغة ما، وقد دأب اللُّغويون على محاباة أحد علوم القواعد دون سواه معتمدين على معايير البساطة، والاتساق، والعمومية، أما المدخل

الإجرائي فلا بدَّ فيه من أن تشتمل المعايير على الإجرائية، وعلى المعقولية البشرية. ويُعَدُّ التمييز بين الجمل وغير الجمل ضرورة مطلقة لقيام علم قواعد مجرّد، وذلك لأنه يعين المباح وغير المباح في علم القواعد. ومع تضاؤل الفروق بين الجملة وغير الجملة، وبين النصّ وغير النصّ ترتفع مكانة الجودة والفعالية والملاءمة، فهي عوامل لا يقلُّ ضبطها لأقوال الناس عمَّا تفعله القوانين المجردة في علم القواعد والمنطق. ومن وجهة النظر الإجرائية ترى أنه في حين تُسهم الجودة في يسر المعالجة، فإن الملاءمة عامل يعين على الارتباط بين المناسبة الحالية ومعايير النصية بحيث يتمكن المرء من إعداد تقديرات موصوفة لتيسير معالجة المشتركين أو عمق المعايير النصية. وأشار المؤلفان إلى أن الوعي بمعرفة أفضليات المجتمع لا يعني ضرورة الخضوع والامتثال لها، بل الأمر على النقيض من ذلك، فإنّ النصّ الذي يمتثل شكل إخراجه ومحتواه تمام الامتثال للمعرفة المقررة يكون ذا درجة متدينة جدًّا من الإعلامية. وأشارا إلى أساليب البحث، وهي: أسلوب البحث الرأسي، وأسلوب البحث الأفقي، وأسلوب تحليل الوسائل والغايات، وأشارا إلى أنّ أوَّل طور في إنتاج النصّ هو طور التخطيط، وبعده يأتي طور التصور، ثم مرحلة التطوير التي يمكن الانتفاع بها في توسيع الأفكار الناتجة، وتخصيصها وتفصيلها وربطها بالوحدات الأخرى، وقد تؤدي الممارسة المستمرَّة في إنتاج النصوص إلى حدوث تداخل في الأطوار، وربما أصبح إنتاج نصّ جيّد سهل المنال في التجربة الواحدة بعد أن كان يتطلب قدرًا كبيرًا من التنقل بين مختلف الأطوار من أجل التنقيح، وإنه من الممكن نمذجة استقبال النصّ بوصفه مجموعة مناظرة من أطوار سيادة المعالجة، ولكنها تجري في الاتجاه المعاكس، وتعد عناصر هذه التبعيات التعبيرات التي تستثير المفاهيم والعلاقات في المخزون الذهني فيما يسمّى طور استرجاع المفاهيم.

الفصل الرابع: التضام؛ التضام داخل العبارة أو التركيب أو الجملة هو أكثر مباشرة من التضام القائم بين اثنتين أو أكثر من هذه الوحدات، ومع ذلك يجد المرء أن كيفية بناء هذه الوحدات المحكمة النسج أثناء الاستعمال الفعلي للنصّ موضوع مهمّ،

وأنه من الممكن تصور التراكيب والعبارات الأساسية في لُغة ما، من الناحية الإجرائية على أنها تشكيلات من الروابط الكائنة بين أزواج من العناصر يخضع كثير منها لحالات ربط أخرى. من جانب آخر إن كثيرًا ما يستعمل منتجو النصوص وسائل تضام تؤدي إلى اختصار ظاهر النصّ وتبسيطه، ومن وسائل التضام الواضحة: الأشكال البديلة وهي كلّ مات قصيرة اقتصادية ليس لها محتوى ذاتي، ومن أشهرها الضمائر التي تقوم مقام الأسماء والعبارات وتشاركها المدلول، وأن للتضام دعامتين، وهما: الزمن والوجهة، وأن التضام يعتمد على التنغيم، وهو لا وجود له إلا في النصوص المنطوقة.

الفصل الخامس: التقارن، ركز الباحثان في هذا الفصل على وسائل استكشاف التقارن وتمثيله بوصفه نتاجًا لتحقيق "معانٍ احتمالية" في سبيل تكوين "معنى مقالي"، وأن دراسة النشاطات البشرية في النصوص اقتضت أن تعالج "المعنى الاحتمالي" و"المعنى المقالي" عبر إجراءات استغلال المعرفة في مدى أوسع من المهمات عبر رؤية برزت في بعض القضايا، وهي: الاستمرارية، والاستثارة، وقوة الربط، وتوسيع الاستثارة، والذاكرة العرضية في مقابل الذاكرة الدلالية والاقتصاد، واستعمال الأنماط الكلية والتوريث، واتساق لُغة النصوص مع الإدراك الباطن أو المعرفة بوجه عام. وفي حين يحتدم الخلاف حول معاني التعبيرات أو محتوى المفاهيم إذا أخذت على حدتها، ونجد وقوعها في عالم النصّ الذي يقتضي المعالجة أنه ذو حظ كبير من التحديد واستقرار التكوين، وقدّما أمثلة يجد المرء فيها اقتراحًا وتمثيلاً لبعض العوامل الأساسية الجديرة بالمتابعة، وأشارا إلى بعض الحالات التي تتأثر فيها معالجة النصّ بالمعرفة القبلية على هذا النحو.

الفصل السادس: القصدية والتقبلية، أشار المؤلفان إلى أنّ فكرة القصدية تندرج تحتها مقاصد منتجي النصوص، ويدلُّ أكثر معاني المصطلح مباشرة على أن منتج النصّ يقصد من أي تشكيلية لُغوية ينتهجها أن تكون نصًّا متضامًا متقارنًا، وقد تفرض

بعض المواقف من القيود على موارد المعالجة والزمن ممّا يحرم هذا المقصد من استكمال التحقق عند عرضه، وقالا إن الاعتماد المتبادل بين التضام والتقارن، وبين القصدية قد يؤدي إلى قيام مواقف معقدة أحيانًا، ومن الممكن أن يرغب منتجو النصوص في إخفاء بعض المعلومات مثلاً، ولكن خططهم تنكشف أثناء النصّ جراء الخلل الذي يلحق بالتقارن، وذكرا أن القصدية بالمعنى الأوسع تشير إلى جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص قي استغلال النصّ من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها. وقد خُصِّص عدد كبير من البحث للمقاصد في مختلف أنظمة المعرفة في علم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، والذكاء الاصطناعي، وتختلف وظيفة النصوص من ميدان لآخر في هذه الميادين.

أما التقبلية فهي عندهما اتجاه لدى مستقبلي النصّ في الاتصال، وعلى مستقبلي النصّ بالمعنى الأكثر مباشرة للتقبلية أن يقبلوا التشكيلية اللُّغوية على أنها نصّ متضام متقارن، وقابل للاستغلال، والمرء في التقبلية إذا طابق بينها وبين ما لمستقبل النصّ من قدرة على استخلاص تعليمات الإجراء عبر المنطوق، فلا بدَّ عندئذ أن تتبين حقيقة تلك التعليمات بوضوح من النصّ وموقف وقوعه. وذكرا الوسيلة التي اتبعها وليام لابوف ورفاقه في أنه بالإمكان تفسير فروق الاستعمال في مختلف الفئات الاجتماعية بحسب قواعد متغيرة غير تامّة الدقَّة ولا معصومة من الخطأ، وأنه في وسع منتجي النصّ الاعتماد على بعض العوامل الاجتماعية، وأن يتخذوا خياراتهم من بين قواعد بديلة أو مجموعات بديلة من القواعد.

الفصل السابع: الإعلامية. يستعمل مصطلح الإعلامية للدلالة على مدى ما يجده مستقبلو النصّ في عرضه من جدّة وعدم توقع، وفي العادة تطبق هذه الفكرة على المحتوى، وإن يكن من الممكن توافر الإعلامية في وقائع أي نظام من أنظمة اللُّغة. يعود التوكيد للمحتوى إلى الدور المهيمن الذي يقوم به التقارن في النصية، في حين تبدو الأنظمة اللُّغوية من المورفيمات، أو النحو أنظمة ثانوية، أو مساعدة، ولذلك هي أقلّ وقوعًا منه في بؤرة الاهتمام المباشر.

وقد ذكر الباحثان أن العالم كلود شانون ووران ويغر أعدّا نظرية في الإعلام تقوم في معظمها على فكرة الاحتمال الإحصائي، وأنه كلّما زاد عدد البدائل في لحظة ما، ارتفعت القيمة الإعلامية لاستعمالٍ واحدٍ منها، وأن أكثر الطرق ضبطًا لتحديد البدائل الممكنة الظهور عندها هي إجراء مسح للتتاليات المتيسرة في اللغة، وذكرا أن كلمات المحتوى تتصف بأنها أكثر إعلامية بوجه عام، وأن من أسباب ذلك توافر مجموعة أوسع يتمُّ الاختيار من بين عناصرها بالقياس إلى الكلمات الوظيفية، ثمّ إن كلمات المحتوى تستشير موادّ معرفية بارزة أكثر مما تقوى على فعله الكلمات الوظيفية، وأضافا فضلاً عن ذلك أنّ المرء يجد الإعلامية من الدرجة الأولى ماثلة في أي نصّ كائنا ما كان، وسواء تمّ التوصل إلى درجات أعلى أم لم يتمّ، حيث إن أي واقعة مهما كان حظّها من الابتذال هي بديلة لحالة عدم وجود تلك الواقعة، ولا بدَّ أن تتصف كلّ واقعة بمطابقتها أو مخالفتها للواقعة السابقة لها في النظام نفسه الذي يبين أن تطابق الوقائع القواعدية هو أكثر من اختلافها.

وذكرا أن المرء يعثر على إعلامية من الدرجة الثالثة في الوقائع التي تبدو لأول وهلة خارجة بعض الشيء على قائمة الخيارات المحتملة، وهذه الوقائع قليلة الحدوث وتتطلب قدرًا كبيرًا من الاهتمام وموارد المعالجة، لكنَّها في المقابل أكثر امتاعًا.

الفصل الثامن: الموقفية. يمثل مصطلح الموقفية تسمية عامة للعوامل التي تقيم صلة بين النصّ وبين موقف معين، سواء أكان حاضرًا أم قابلاً للاسترجاع، وأنه من النادر أن تتحقق تأثيرات مقام سياقي معين بدون التوسط، وأن تغذية النموذج بالقرائن المتيسرة تتمّ جنبًا إلى جنب مع توقعات ومعرفة سابقة بشأن كيفية تنظيم "العالم الواقعي"، وحين تكون الوظيفة السائدة للنصّ هي تقديم وصف لنموذج الوقف دون التوسط، فإن هذا يعني إجراء ما يسمَّى برصد الموقف. والحد الفاصل بين الرصد والإدارة بعيد كلّ البعد عن الوضوح والتمييز، ومن الممكن أن يتغير بتغير وجهة نظر كلّ المشاركين، وأضافا أنه يمكن إدراج ضمن تشكيلات الرصد الواضحة "الوصف

المحض" بالمعنى الوارد في اختبارات أوسغفود المشهورة، إذ طلب فيها من بعضهم تقديم وصف لما بين أيديهم من أشياء، وعوارض، وحوادث معروضة، حيث كانت النصوص أكثر من "محض استجابات" لـــ "منبهات" المشهد، وقد كان أحد أسباب ذلك وجود معتقدات ثابتة لدى الناس بشأن ما هو جدير بالملاحظة.

وقالا إنَّ بين رصد الموقف وحل المشكلات نوعًا من القرابة، وذكرا أن منتج النصّ إما أن يلحظ حادثًا أو شيئًا غير متوقع، ويجعل منه موضوعًا أساسيًّا لنصّه، وإما أن يترك الشيء أو تكتشف وسيلة ما، لخفض مترلته، بحيث لا تبدو معها انتهاكا للتوقعات بالرغم من كلِّ شيء. وقالا إن الخروج على قرائن الموقف يُعَدُّ أمرًا مسموحًا به في بعض أنواع النصوص، ولا سيما نصوص الروايات التمثيلية، وإنه من الممكن إجراء تبسيط لرصد الموقف وذلك باستعمال الأشكال البديلة، وليس باستعمال الأسماء الدالّة على مفاهيم الحوادث، والأشياء الحاضرة. وذكر الباحثان أن هاليدي ورقية حسن أشارا إلى أن الإشارة الخارجة ليست اشتراكًا دلاليًّا بالمعنى الدقيق، وذلك لخلو النصّ من أي تعبيرات غير الأشكال البديلة.

الفصل التاسع: النصية. بيَّن الباحثان أن الطرق التي يعتمد فيها على إنتاج نصّ ما، واستقباله على معرفة المشاركين بغيره من النصوص تندرج تحت التناص، وقالا إنه من الممكن تطبيق هذه المعرفة عبر معالجة تعتمد على التوسط، وأنه كلّ ما اتسعت الشقة بين استعمال نصّ حالي واستعمال نصّ واجهه المرء من قبل ازداد حجم التوسط، وأن مسألة أنواع النصوص تنطوي على تحدٍّ بالغ لدراسة النماذج اللُّغوية؛ أي تصنيف العينات وتكوينها النظامي.

وأشارا إلى أنه في عام 1972م تمَّ عقد دورة في جامعة بيلفد بألمانيا لدراسة أنواع النصوص، إلا أنَّ المحاولة التي بذلت لتطبيق مناهج اللُّغويات التقليدية أو تحويلها لمواجهة الحاجات الخاصَّة لدراسة أنماط النصوص قد باءت بالفشل.

وذكرا أن سيغفريد ج. شميدت تصور تصورًا لقيام أساسين لدراسة أنواع

النصوص، في وسع المرء أن يبدأ بالأنواع التقليدية للنصوص بوصفها أشياء خاضعة للملاحظة، ثمّ يحاول أن يعيد تكوينها بالاعتماد على نظرية في النصوص تتمتع بالاتساق، وفي وسعه أن يبتدئ بنظرية في النصوص تعين أنواعًا نظرية منها لمقارنتها مع النماذج التجريبية، وأن الأمر يستلزم إقامة ارتباط بين دراسات أنماط النصوص، وبين دراسات أنماط المواقف والأحداث، وما لم يتمّ تقدير الملاءمة بين نصّ ما، ومقام وقوعه فإنّ المشاركين سيعجزون حتى عن تحديد وسائل التمسك بمعايير النصيَّة ومداها. وأشارا إلى أنَّ النصوص التقليدية تعتمد على إسهامات النصوص في التفاعل البشري، وقالا إن النصوص الأدبية تشتمل على تشكيلات متنوعة من الوصف، والقصص، والجدل، ولذا يستلزم الأمر وجود محكَّات تمييزية أخرى، واختارا تعريفا للنصّ الأدبي مفاده: "هو النصّ الذي يرتبط عالمه بعلاقة بديلة مع الصورة المقبولة للعالم الواقعي". وذكرا أن النصوص الشعرية تكون تلك الفئة الفرعية من النصوص الأدبية التي يجري فيها توسيع البدلية، بحيث تشتمل على إعادة تنظيم الاستراتيجيات من أجل إسقاط الخطط والمحتوى على سطح النصّ. وأضافَا أن التناصّ يشتمل على "الاستشهاد بالنصّ" أي الطرق التي يستعملها الناس في الانتفاع بالنصوص المشهورة أو الإحالة إليها، وأن في وسع منتج النصّ مبدئيًّا أن يستشهد بأي نصّ سابق متيسر له، غير أن النصوص المشهورة هي أكثر مناسبة وملاءمة، ويعود ذلك إلى سهولة الوصول إليها، وأن الشقة الزمنية بين إنتاج النصّ الأصليّ، وإنتاج النصّ اللاحق قد تبعد بعدًا كبيرًا، وأشارا إلى أن المرء قد يجد التناصّ سائدًا بأقلّ قدر من التوسط في المحادثة، غير أن أيا من عاملي القصدية والموقفية لا يقويان على تقديم وصف كامل لهذه الظاهرة، وأنه من الضروري أن يكون النصّ ذا صلة بغيره من النصوص في الخطاب ذاته، وألاَّ يقتصر الأمر على مقاصد المشاركين، ومقام الموقف فحسب.

الفصل العاشر: في البحث والتدريس. أشارا إلى أن علم لُغة النصّ يولي اهتماما بقضية إسهام النظريات والنماذج اللُّغوية في الإسهام في إسداء النفع للأنظمة المتصلة

باللُّغة، وأن الاتصال عبر النصوص يعد مجالا مهما في بناء نظريات المعرفة بوجهٍ عامّ، ويشمل هذا الاتصال جميع المهارات الأساسية للسلوك البشري العقلاني بوجهٍ عامّ، وهي: مقدرة حلّ المشكلة، ومقدرة التخطيط، ومقدرة صنع الفرضيات واختبارها وتعديلها، ومقدرة مزاوجة الأنماط، وسهولة المعالجة للوقائع المحتملة أو المتوقعة، وعمق المعالجة للوقائع غير المحتملة أو غير المتوقعة، ومقدرة تقليص التقعيد لمواجهة المعالجة، ومقدرة الحفاظ على استمرارية الخبرة، ومقدرة الإسقاط والاستنتاج لمختلف هذه الميول والنشاطات لدى المشاركين في التفاعل.

ونوّه الباحثان إلى إمكانية بناء منظور يعالج القضايا التي عالجها النحو التقليدي، وأن كثيرًا من أنظمة المعرفة تدخل النصوص نفسها ضمن موضوعات البحث، وأن أبحاث القراءة أحرزت تقدمًا، وأنه في وسع علم النصوص الإسهام في تعريف قابلية القراءة بأنها مدى ملاءمة المادة المعروضة للتقبل عند جماعات معينة، في البحث في الكتابة وتدريسها، إذ كانت الطرق القديمة تركز على ظاهر النصّ كالترقيم والتوافق بين الفعل والفاعل، واختلال النحو، ودأبت الدراسات الأدبية على تطبيق طُرق البحث اللُّغوي عدَّة سنوات، وهي طُرق تناظر الاتجاهات المعاصرة لها في علم اللُّغة ذاته، وأن علم النصوص يمكن أن يُسهم في الترجمة، وأن للبحث في تطوير أنظمة الحاسوب الذي له تاثيرات مهمَّة في علم النصوص، فالحاسوب له قدرة في سرعة الحسابات، وارتفاع تكلفة التخزين، بينما نجد الكائن البشري لديه سعة تخزين هائلة.

الفصل الحادي عشر: تحليل نصّ من القرآن الكريم. وجد الباحثان أنه من المفيد تطبيق نظرية معالجة النصّ وتحليله من جميع الجوانب النصية على نصّ عربي واحد، واختارا نصًّا من طراز مختلف، وهو الآية الكريمة من سورة هود، رقم 44، في قوله تعالى: "وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين".

ثم أوردا دراسة سابقة للنصّ ترى أنه قد حُظي بدراسات عدد كبير من علماء

البلاغة على مختلف العصور، ومنهم: عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، والسكاكي في "مفتاح العلوم"، والقزويني في "الإيضاح" والعلوي في "الطراز"، والألوسي في "روح المعاني"، وأضافا أن العلماء اتفقوا على تقسيم الإعجاز في القرآن الكريم إلى مراتب بالرغم من أنه معجز بجميع آياته، واتفقوا على أن هذه الآية قد بلغت من مراتب الإعجاز أقاصيها، ثم قسما الآية إلى ستة أقسام من أجل تسهيل دراستها، وقالا إنه من الملاحظ أن قواعد التنظيم الذاتي للنص متحققة فيه، وهي: الجودة والفعالية، والملاءمة، وبهذا يكون النصّ قابلاً تمامًا لتحليل عميق ومبسط من جميع الجوانب.

تعليق:

يُعَدُّ هذا الكتاب مرجعًا أساسيًّا للدارسين في مجال علم اللغة النصي، حيث تطرق إلى ما له علاقة بمفهوم النصية وعناصرها التي ذكرها روبرت دي بوجراند في كتابه: "النص والخطاب والإجراء" ترجمة تمام حسان، الطبعة ألأولى 1998م، وهذا الكتاب نُشر في الأصل عام 1980م بالإنجليزية. Text Discourse and Process: Towards A Multi Ciplinary Science of texts وناشره Alex Publishing Corporation, Norwood Newjersey تحت رقم 076448 وهو الحلقة الرابعة من سلسلة عن دراسة موضوع Advances In Discourse Process قام بتحريرها الأستاذ . Roy O. Freedle والباحثان قاما بقراءة وترجمة لكتاب دي بوجراند ودريسلر الموسوم بالإنجليزية: De Beaugrande, Robert, Wolfgang Dressler. Introduction to Text Linguistics. Publisher: London: Longman, Pub Year: 1981.

وقد ذكر فيه الباحثان عناصر النصية لأي نصّ مع تطبيق على اللُّغة العربية ونصوصها، وقد بُذِل في هذا الكتاب جهد كبير يُشكر عليه مؤلفاه، وقد أضاف إلى المكتبة العربية مفهومًا مهمًّا من عناصر علم اللغة النصي، وهو المعايير المعتمدة في تشكيل صفة النصية لأي نصّ، وإن كان تمام حسان قد سبقهما في هذه الدراسات

عندما ترجم كتاب دي بوجراند. ولدينا بعض الملاحظات على هذا السِّفر القيم المكتوب بالعربية، وهي:

1- ترجم الباحثان مفهوم Cohesion بالتضام، وهذا – أحيانًا - يربك الباحثين، لا سيما أن معظم الدراسات تتفق على مصطلح التماسك النصي أو الاتساق، وهناك رسائل دراسات عليا دكتوراه، وماجستير، وبحوث كثيرة تناولت هذا الموضوع وطبقت مبادئه على النصوص بأنواعها، ومن ذلك دراسة شحادة مثلاً، وغيرها من البحوث التي يمكن الحصول عليها من مواقع الإنترنت حيث يظهر للباحثين عدد كبير من الأبحاث تستخدم التماسك النصي، أو الاتساق، وكذلك الحال بالنسبة إلى مصطلح Coherence الذي ترجمه الباحثان بالتقارن، ويحبذ أن يكون الانسجام لما تحمله الكلمة من معنى السياقية، والمقامية، والنصية.[1]

2- لوحظ الاستطراد في الأفكار والانتقال من فكرة إلى أخرى دون أن يكون هناك علاقة بينهما، مما جعل الأفكار تتشابك، ولا سيما في فصل التقارن (الفصل الخامس) حيث اهتمَّ الباحثان بوسائل استكشاف التقارن، ولم يركزا على التقارن نفسه الذي يحمله عنوان الفصل.

3- صعوبة الجداول التي ذكرها الباحثان، وهي جداول تحتاج إلى جهد مضني وتوضيحات كثيرة كي تفهم من قِبل القارئ، ويقترح أن تكون مشروحة بفقرتين أو أكثر لكلّ جدول حتى تعمَّ الفائدة المرجوة من الكتاب.

4- تداخل الأفكار في الكتاب، وهي أفكار في حاجة إلى جهد كي تدرك وتفهم من القارئ.

5- كمية المعلومات المنشورة في الكتاب كبيرة جدًّا، وهذا يجعل طلبة العلم

---

[1] انظر: علي، عاصم شحادة، **مظاهر الاتساق والانسجام في تحليل الخطاب النبوي: رقائق صحيح البخاري نموذجًا**"، بحث دكتوراه غير منشور، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2004م؛ وكتاب الفقي، صبحي إبراهيم، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: دار قباء للنشر، 2000م). وغيرها الكثير.

ينفرون من قراءة الكتاب على الرغم من قيمته العلمية، وهو توجيه كي يقوم الباحثان باختصار المعلومات التي لا يحتاج إليها الكتاب فيما يخصّ النظريات والدراسات.

6- مصادر الكتاب باللُّغة الأجنبية كثيرة جدًّا فقد بلغت 605 كُتب، مما يدل على سعة الاطلاع، ومشكلة المصطلحات والتفرعات في هذه الدراسة المعتمدة على النقل من اللُّغات الأجنبية وترجمتها، وهذا بدوره يشتت أفكار القارئ.

7- عدد المراجع العربية في الدراسة بلغ 133 كتابًا، وعند الموازنة مع الكتب الأجنبية نجد أن الدراسة تعتمد على الوصف والترجمة، والنقل أكثر من تحليل النصوص المتعددة في التراث اللُّغوي العربي القديم والحديث.

لم يذكر الباحثان من مراجع الدراسة كتاب دي بوجراند ترجمة تمام حسان الذي ترجمه عام 1998م في القاهرة، والباحثان قاما بتأليف كتابهما عام 1999، بالقاهرة أيضًا مما يوحي ببعض التناقض أحيانًا، وعدم العلمية في هذا المجال.